

## معيتيق مشروع رجل سلام في غرب ليبيا



نهائياً دور المشير حفتر ويفرض عليه فتح الحقول والموانئ النفطية دون إبطاء مقابل الاستمرار في مسارات الحوار، وهناك من كان يعتقد أن عودة النفط ستكون بعد اجتماع جنيف الذي سينطلق في الخامس من أكتوبر القادم لتشكيل المجلس الرئاسي الجديد. لكن ما تم فعلاً هو أن الجيش أكد أن دوره لا يزال قائماً وبقوة، وأن هناك زعيماً جديداً ومشروع رجل سلام في غرب ليبيا ظهر على الساحة وباستطاعته أن يساعد على توحيد الجهود رغم الاختلاف، وهو أحمد معيتيق، السياسي الهادي الذي كان حريصاً دائماً على ألا يدخل مدججة الإخوان ولا يكون تابعاً رخيصاً لأردوغان.

الشقيقة الكبرى، يقفون اليوم معه. هناك كذلك القوى الدولية التي رحبت باستئناف ضحك النفط، وهناك الجيش الذي قال بصراحة إنه مرتاح للحوار مع معيتيق ولنتائج التي توصل إليها بعد المفاوضات التي أجراها معه، وهناك المؤسسة الوطنية للنفط التي حاولت التصدي للاتفاق قبل أن ياتيها الضوء الأخضر من وراء البحار بضرورة الانصياع للأمر الواقع. جاء اتفاق معيتيق مع قيادة الجيش ليكشف عن حقيقة ما يدور في غرب البلاد، فهناك أطراف تضع كل بيضها في سلة أردوغان، ولا تريد إيرادات النفط إلا كاملة بما يساعده على إنقاذ اقتصاده المهالك، وهناك من كان يعول على قرار دولي يلغي

بمختلف الإلزامات والتقدم نحو الحل. وهو ما لم يستسهه الإخوان وعملاء أردوغان وأمراء الحرب والمتاجرون بدماء الليبيين الذين كانوا يصرون على إقصاء المشير حفتر والامتناع عن فتح باب الحوار معه. ولعل من أبرز هؤلاء فتحي باشاغا الذي يقدم نفسه على أنه رجل مصراة القوى وحامل لواء ثقة الأتراك والأميركان والإنجليز معا والطامح إلى التمكن من صدارة المشهد بعدما انسحب السراج غير مأسوف عليه. تحرك المقربون من السراج وباشاغا ضد معيتيق، لكن عقلاء مصراة من الرافضين لسيطرة أردوغان والإخوان، والذين اتجهوا إلى القاهرة الأسبوع الماضي لفتح جسور التواصل مع

وجرى الاتفاق على تعديل وتوحيد سعر الصرف أو الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي بحيث يشمل كافة المعاملات سواء الحكومية أو الأهلية، ولكافة الأغراض، وإلغاء تعدد الأسعار، وأقر فتح مقاصة ومنظومة المدفوعات الوطنية بين المصارف في كل أرجاء التراب الليبي، وكذلك فتح الاعتمادات والتحويلات المصرفية لجميع الأغراض المسموح بها قانوناً ولكافة الجهات دون تمييز. وذلك إضافة إلى معاملة المصارف على قدم المساواة وبالضوابط القانونية الموحدة على الجميع، ووضع الآلية المناسبة للاستفادة من الرسم المفروض على سعر الصرف وذلك باستخدامه في تمويل مشروعات التنمية وإعطاء الأولوية للمشروعات العاجلة التي تخدم المواطن بشكل مباشر والمناطق المتضررة وإعادة إعمارها، ودعم المؤسسة الوطنية للنفط بما يضمن إعادة الإنتاج إلى وضعه الطبيعي، وتنفيذ المشروعات على أن تخضع كافة عملياتها للتدقيق والمراجعة بالوسائل والطرق المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاق بشكل مناسب وشفاف.

لو عدنا قليلاً إلى الوراء سندرك أن معيتيق زار موسكو على رأس وفد رفيع في يونيو الماضي، وأكد من هناك على أهمية الدور الروسي، وعندما عاد إلى طرابلس كان أول ما قام به هو أن اتصل بقيادة الميليشيات في مصراة لتحذيرها من أي محاولة للاقترب من الخط الأحمر سرت الجفرة، ما جعله عرضة لانتقادات واسعة من قبل أمراء الحرب، لكن السراج كان يعلم أن أي مغامرة للتقدم ستدخل البلاد في حرب حقيقية، وكان يتحدث بلغة الواثق من المعطيات التي اطلع عليها. باتفاقه مع قيادة الجيش استطاع معيتيق اختراق الحواجز النفسية كرجل سلام قادر على تجاوز الماضي

والميليشيات في غرب البلاد، لكن المؤكد أنه لم يكن من عناصر الإسلام السياسي كالعسكري زايد أو عبدالسلام كاجمان، ولا هو من أمراء الحرب السابقين ومسؤولي مد الناتو بالإحداثيات كتفتحي باشاغا الذي يتولى حالياً منصب وزير الداخلية المفوض. الجمعة الماضي، خرج المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش الليبي ببيان أعلن فيه عن التوصل إلى اتفاق باستئناف ضحك النفط بعد تسعة أشهر من إغلاق حقوله ومنشأته، وذلك وفق جملة من المبادئ شرحها معيتيق في بيان له، صدر تقريبا في نفس الوقت. كان الأمر مغنياً، فمثل هذا الاتفاق كان يمكن أن يعلن عنه فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي أو مصطفى صنع الله رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، أما أن يعلن عنه معيتيق فذلك يعني أن هناك شيئاً ما يدور في الخلفية العامة للصراع. عندما قرر معيتيق الحديث في مؤتمر صحافي، احتل مسلحون من مدينة مصراة المركز الإعلامي، وأعلنوا أنهم لن يسمحوا له بالكلام، كان ذلك المشهد تنمّة لأحداث متسارعة جرت الجمعة، عندما رفضت ميليشيات مصراة توجّه معيتيق إلى مدينة سرت للتوقيع على الاتفاق النهائي مع وفد القيادة العامة للجيش.

تبين لاحقاً، أن معيتيق قاد بمعزل عن السراج وميليشيات الرئاسي وأمراء الحرب في مصراة، مفاوضات مع وفد من قيادة الجيش ومجلس القضاة في موسكو تحت رعاية روسية، تم التوصل من خلالها إلى اتفاق باستئناف ضحك النفط وفق جملة من المبادئ، من بينها تشكيل لجنة فنية مشتركة من الأطراف تشرف على إيرادات النفط وضمان التوزيع العادل للموارد وتوالت التحكم في تنفيذ بنود الاتفاق خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، على أن يُقيم عملها نهاية السنة الحالية وتحدد خطة عمل للعام المقبل.



ظهر على الساحة الليبية زعيم سياسي جديد اسمه أحمد معيتيق، الحقيقة أن الرجل الذي تخرج من جامعة لندن للدراسات الاقتصادية العالمية (1993 - 1994) وحصل على دكتوراه في إدارة الأعمال من الجامعة الأوروبية في لندن، كانت له تجارب سياسية بعد الإطاحة بنظام القذافي، اتجه إليها من باب الاقتصاد عندما اختير مستشاراً للمؤتمر الوطني العام، يقول البعض إن خاله عبدالرحمن السويحلي كان وراء بدايات بروزه. وفي 4 مايو 2014، جرى انتخابه رئيساً جديداً للوزراء في ليبيا، وقد جرت عملية انتخابه في ظل ظروف لا تزال محل إثارة للجدل، حيث رفض أعضاء المؤتمر الوطني بينهم نائب رئيس المؤتمر عز الدين العوامي الاعتراف بشرعيتها طاعنين في منح الثقة بها.

باتفاقه مع قيادة الجيش استطاع أحمد معيتيق اختراق الحواجز النفسية والسياسية والجهوية وظهر للعموم كرجل سلام قادر على تجاوز الماضي بمختلف ألامه وأزماته للتقدم نحو حل يخرج ليبيا من أزماتها

عندما أعلن في ديسمبر 2015 عن اتفاق الصخيرات، ظهر معيتيق ككاتب أول لرئيس المجلس الرئاسي، وتم اعتباره آنذاك ممثلاً للقوى الرأسمالية في مصراة، مدينة المال والصناعة

## الدولة التركية تفقد المصداقية مثل البشر

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

ثمة قائمة طويلة من الأحداث والشواهد تدعم الرباء، الذي تتحلّى به القيادة الحاكمة في أنقرة، وظهرت على سياساتها من شرق البحر المتوسط إلى أزمات سوريا والعراق وليبيا، وأرمينيا وأذربيجان، مروراً بالعلاقة مع إسرائيل وما يكتنفها من نفاق، ودعم التطرف والإرهاب واحتضان الإخوان، وصولاً إلى العلاقة مع إيران.

لست هناك ضرورة لإعادة سرد موافق تثبت عدم الثقة، التي تشترط دول كثيرة توافرها عند التفكير في الحوار مع تركيا، لكن من المهم التطرق إلى تأثيرات هذه الحالة بعد تنامي الضغوط على أنقرة، وارتفاع مستوى رفض الدور الذي قامت به في المنطقة، فربما الصمت والتعاقس والتراخي أخذ في الرجوع، وبعض المهام التي قامت بها لأهداف معينة أوشك رصيدها على النفاذ.

من المتوقع أن تحتاج دولة تركيا إلى استدارة قوية الفترة المقبلة، ففكرة شرطي المنطقة التقليدية لم تعد مجدية، ولا تستطيع القيام بها أصلاً، لأن هناك إمكانية لتخطيم على أعتاب قوى أخرى رافضة لقيامها بهذا الدور، وأثبتت الإجراءات التي اتخذتها في الكثير من البؤر المتهبة واقتربت منها صعوبة تحمل نتائج المجابهة الحاسمة.

تستلزم الاستدارة تقديم "عربون" أو مقدم سياسي يثبت الجدية وعدم التkovص، هكذا يحدث بين البشر عندما يتخاصمون ويتصالحون، ويكون أحد الطرفين معدياً ومغامراً وكاذباً، حيث تُطلب منه ضمانات لتأكيد الجدية والرغبة الحقيقية في المصالحة. تحتاج رسائل التهدئة التي توجهها الدولة من وقت إلى آخر لكل من مصر وفرنسا واليونان، تقديم خطابات لحسن النوايا تشبيهة بالبشر، فما أن تحمل رسالة معالم إيجابية إلا وسرعان ما تلحقها بثانية وثالثة مليئة بالعبارات السلبية.

دفع الرباء بعض الدول إلى عدم التعامل بجدية مع تأويلات أنقرة، وهي تصر على إعلان ما يبدو المخاوف من استمرار الخداع، وما يبدو مرونة هو انحناء لعاصفة أو هروب من مواجهة قادمة، حتى فقدت الدولة مصداقيتها مثل الكثير من البشر.

هذه الدولة وغدا يرمجها، وقد تصدر عن أنقرة إشارات صادقة فعلاً، لا تلقى صدقاً من الجانب الآخر.

من يرصد التعامل التركي مع الخصوم في المنطقة مثل دول الرباعي العربي مصر والسعودية والإمارات والبحرين فضلاً عن اليونان وقبرص وفرنسا سيجد أنه فاقدا لجزء معتبر من المصداقية ولا يُثبت على حال

التصقت الإزواجية والتناقضات والتذبذب بتركيها أردوغان، ويات من الصعب التغيير، حيث جاءت مصحوبة بوقائع دامغة، وفي مجالات مختلفة، ولم تستطع الدولة التغطية عليها أو منع اقتضاح أمرها، وضبطت متلبسة بجريمة الكذب مرات عدة، وتحولت حبال الود الممدودة إلى فرية لا تجد من يتقبلها أو يريد التجاوب معها.

سنوات طويلة، فالذاكرة الآن أسهل في حفظ واستدعاء التاريخ. لدينا نماذج كثيرة، شرقاً وغرباً بدرجات متفاوتة في معادلة الأخلاق بين الدول والبشر، حيث تنسحب صفات الحاكم إلى وطنه أيضاً وبصورة كبيرة، ما يشكل خطورة على الشعب، خاصة إذا كان مغلوباً على أمره، ولا يستطيع التخلص من حاكمه سياسياً، ويظل قابعا على مقعده لفترة طويلة. يجسد نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نمونجا كاشفاً لجملة من المعطيات السابقة، فالرجل وحاشيته يكذبان، ولا يتورعان عن استخدام أدوات بلطجة وتشبيح وغطرسة، أصبحت منهجا في إدارة السلطة، وعندما يحاولان التجميل سياسياً يعودان سريعاً إلى السيرة الأولى، ويذهب الخطاب الذي يبدو عاقلاً أدراج الرياح.

من يرصد التعامل التركي مع الخصوم في المنطقة، مثل دول الرباعي العربي، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، فضلاً عن اليونان وقبرص وفرنسا، سيجد أنه فاقدا لجزء معتبر من المصداقية، ولا يُثبت على حال. يبذل ويغير في تقديراته ويتأثر كثيرا بالتطورات السياسية، فاليوم يبني على

أن تستخدم الأدوات التي تراها مناسبة طالما تحقق لها مراميها المرجوة، أو الأغراض التي يسعى إليها الحاكم، أو ديمقراطياً أم دكتاتورياً. يمكن فهم الكثير من الصفات غير الأخلاقية في العلاقات بين الدول في سبيل الحفاظ على المصالح العليا، التي غالبا ما تتدثر بالمثل وتمسك بالقيم السائدة، فلا يوجد حاكم دولة يعترف أنه مدلس حتى لو كان التديليس نظام حكم، ويظهر بوضوح في الأدبيات التي يستخدمها، ويضطر إليه للحصول على مكاسب، ودرء خسائر، وتفاذي ضغوط، تأتي المشكلة عندما يكون التديليس والكذب والنفاق فاضحا وأسلوب حياة، فتصعب الإدارة على التصرفات التي تصاحب ذلك، وينسحب فقدان الحاكم للمصداقية على الدولة برمتها، فهو رأسها وعلامتها السياسية، يصرّف النظر عن مدى شعبيته وحدود المعارضة التي تطوق رقبته.

مهما اختلفت الشعوب المحترمة مع القيادات الحاكمة ولفظت التجاوزات التي تقدم عليها ووضعت في صورة قائمة، يصعب على قطاع من المواطنين تقبل بسهولة إهانة الحاكم أخلاقياً، ففي النهاية هو عنوان للدولة، ومهما كان ميراثه سيئاً سوف يدمج به الوطن



تشبه الدورات التي تمر بها الدول دورة حياة البشر، كما قال عالم الاجتماع العربي عبدالرحمن بن خلدون، حيث يولد الإنسان ويكبر ويشيخ ويموت، وكذلك الدول، مع فارق بالطبع في المدة الزمنية والتوصيف. فالدول قد لا تموت بالمعنى الحرفي، لكنها تتفكك ويختفي حضورها الرمزي من على الخارطة السياسية. توجد صفات مشتركة عديدة مثل، القوة والضعف، والتحضر، والتخلف، والتطور والركود، وما إلى ذلك من منظومة تستخدم كمعيار دقيق لرسم الشكل المناسب في كل دولة، وتلعب دوراً مهماً في تكوين صورتها أمام العالم.

فات على البعض التركيز في المعاني البعيدة التي حملتها مقارنة ابن خلدون منذ حوالي سبعة قرون، وعلاقتها بصفات البشر القيمية، كالصدق والكذب، والمكر والخداع، والثقة والشك، والصدق والغش، والتذبذب والنجاب في المواقف، وغيرها. عندما وضع الإيطالي، نيكولو دي برناردو دي مكيافيللي، كتابه "الأمير" منذ حوالي خمسة قرون، كنوع من التنظير السياسي الواقعي وتوجيه نصائح للحاكم، لم يكن يدري أن عبارته الشهيرة "الغاية تبرر الوسيلة" سوف تلقى رواجاً في العالم حتى الآن، وتصبح قاعدة ذهبية في بعض الدول، حيث تستخدم وسائل غير أخلاقية وعلى نطاق واسع كي تتمكن من تحقيق أهدافها، مثل الكثير من البشر.

ذهب مكيافيللي إلى حال سبيله منذ نحو خمسة قرون، وترك لنا ميراثاً سياسياً يستغله البعض اتباعاً لنهجه وتعاليمه ودروسه، وتطورت فكرته في توظيف أبشع الوسائل للوصول لأبشع الأهداف، وحملت معها أخطر الخصال التي يمكن أن يتحلّى بها إنسان. أعلم أن تعاملات الأنظمة والحكام والدفاع عن المصالح لا مكان فيها للبراءة السياسية والفضيلة والنوايا الحسنة، وكل القيم النبيلة التي يتمتع بها المرء السوي، وأي دولة من حقها

